MARINA MESOPOTAMICA 21(1):65-93 2006

دراسة تحليلية لوسائل الصيد البحري العراقية

حميد غالب عجيل السكيني

قسم الجغرافية- كلية التربية-جامعة البصرة- العراق

الخلاصة

تناولت الدراسة توضيح نشاط وسائل الصيد البحري العراقي في توفير الأسماك كمادة غذائية وخلال الفترة من 1990-2004 وضمن مساحة المياه الإقليمية العراقية في شمال الخليج العربي لما لهذا النوع من النشاط من دور مزدوج كنشاط اقتصادي يساهم في توفير فرص العمل ومن ثم توفير العمل. وقد تبين أن هناك عوامل عديدة ذات تأثير ايجابي على استمرارية هذه النشاط من الطبيعة ومنها ذات العلاقة النشاط البشري. إلا أن إهمال الجهات الحكومية عن مديد العون والمساعدة لهذه النشاط جعله يعتمد على وجود النشاط الخالص والتذبذب في مسار تطوره خلال فترة الدراسة. إن وسائل الصيد البحري العراقي لا تختلف من مثيلاتها في حوض الخليج العربي من حيث أنواع السفن والزوارق أو طرق الصيد المتبعة. وان الدراسة أظهرت تزايد أعداد تلك الوسائل بشكل مضطرد وان الصناعة المحلية تساهم بنسب كبير في أعداد الزوارق التي تتوجه في معظمها للصيد البحري. بما سيوفر كميات صيد تتزايد مستقبلا. رغم بيع بعض منها في عرض البحر مستفيدين من فرق العملة. وإن تدخل الدول ودعمها لهذا النشاط ضروري لنموه وتطوره. وان إنشاء ميناء صيد خاص لتلك السفن والزوارق هو دعم أساسي وتوفير فرص عمل إضافية لهم.

المقدمـــــة

تعتبر السفن والزوارق أحد أهم مواقع الجذب للنشاط البشري منذ بدايات وجود الإنسان على الأرض وهي من أهم الوسائل المساهمة في التبادل التجاري عبر

العصور وتنوعت مساهماتها في النشاط التجاري بتنوع الثروات الطبيعية وتعدد المنتجات الصناعية التي تشكل عماد الحياة الاقتصادية للمجتمعات البشرية. ومهنة صيد الأسماك من المهن القديمة التي مارسها الإنسان منذ وجوده بجوار المسطحات المائية مستخدماً مختلف وسائل الصيد وأصبحت الأسماك مصدراً غذائياً أساسياً لكثير من المجتمعات وتتزايد الأهمية بتزايد أعداد السكان مما دفع إلى توجه النشاط البشري لهذا النوع من العمل التخصصي لرفد متطلبات الإنسان وتوفير غذاءه.

تهدف الدراسة إلى تحديث المؤشرات الجغرافية ذات البعد الاقتصادي المتعلق بنشاط مهنة العمل البحري للسفن والزوارق لصيد الأسماك، والتعرف على القضايا المتعلقة بأحد روافد الأمن الغذائي وما يتطلبه من إجراءات لتنظيم وحماية هذا النشاط وتوفير الدعم اللازم لهما يؤمن الحفاظ على المخزون السمكي.

تتضمن الدراسة وجود بعدين، **الأول:** السفن والزوارق كوسائل نقل تستخدم في نشاط تجاري معين. **والثاني:** الأسماك كمادة منتجة ومنقولة من مصادر توفرها إلى مناطق استهلاكها وضمن الفترة الزمنية (1990-2004) في المياه البحرية العراقية.

اعتمدت الدراسة على الفرضية الأساسية التي مفادها أن البصرة تساهم خلال موقعها المطل على المياه البحرية العراقية شمال غرب الخليج العربي بنشاط ينمو ويتزايد بتزايد أعداد سفن وزوارق صيد الأسماك.

تأتي أهمية الدراسة من خلال الضرورة التي تطلب إظهارها والتوجه مستقبلاً نحوها، وهي تنمية استثمار الموقع البحري لهذه المحافظة ليكون أحد مجالات توفير فرص العمل والإنتاج فيها من خلال اعتماد الباحث على الدراسة الميدانية إضافة لما مثبت في سجلات الدوائر ذات العلاقة بهذا النوع من النشاط الاقتصادي.

منطقة الدراسة:

تتحدد منطقة الدراسة بالمساحة المائية التي تتواجد فيها سفن وزوارق صيد الأسماك بدءاً من السواحل العراقية المطلة على الخليج العربي، والتي يبلغ طولها 60 كم (الخلف،1965)، وتمتد ضمن المياه البحرية الإقليمية العراقية لمسافة (100) ميل طولاً وبعرض (25) ميل، تحدها المياه الإقليمية الإيرانية شرقاً والمياه الإقليمية الكويتية غرباً، خارطة (1). وأن معدل الأعماق فيها لا يتجاوز (26)م، وتسودها الترسبات النهرية (الأرضية) والحياتية Terrigenous and Biogenous المحمولة إليها بواسطة مياه شط العرب والغبار. وهي ذات مكونات غرينية ورملية وطينية ولا توجد فيها قيعان رملية أو صخرية أو شعب مرجانية كما هو معروف في بقية مناطق الخليج العربي (محمد وحسين،1997)، وتقع بين دائرتي عرض 29.12-29.41 شمالاً وبين قوسي طول 48.53-48.45 شرقاً (الاسدي وياسين، 2004).

العوامل المؤثرة على الصيد البحري

تتأثر عملية الصيد البحري في هذه المنطقة بجملة من الضوابط والعوامل البشرية التي تترك بصماتها على هذا النوع من النشاط وهي:

أ- الضوابط الطبيعية

1- ازدياد كمية الإشعاع الشمسي في المنطقة تساهم في زيادة كمية الضوء إلى خلايا وكائنات حية تتغذى عليها الكائنات البحرية مثل الهائمات الحيوانية Zooplankton، الهائمات النباتية Phytoplankton، الغذاء الأساسي للأسماك ومختلف الكائنات الحية (توفيق، 1990).

خارطة (1)

مناطق الصيد البحري في شمال الخليج العربي

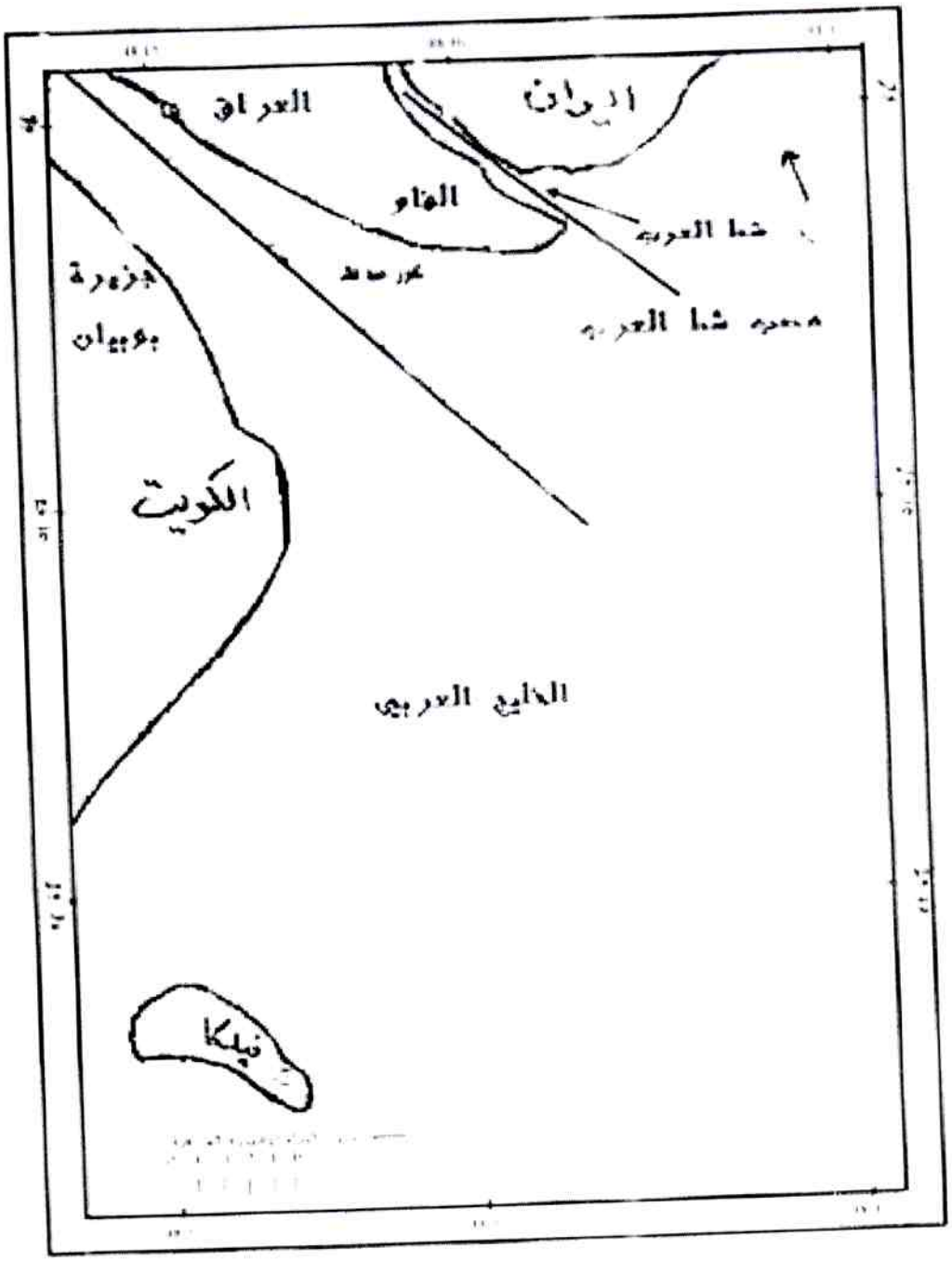

2- تتميز منطقة المياه البحرية العراقية، بعد مصب شط العرب مباشرة، بإنتاجيتها العالية من الأسماك مقارنة ببقية مناطق الصيد في الخليج العربي وذلك بسبب تدفق المياه العذبة القادمة من شط العرب والتي تتميز باحتوائها على الأملاح المختلفة الملائمة لتغذية الأسماك وتكاثرها، والتي مصدرها مياه الأمطار والجريان السطحي ضمن منطقة حوض شط العرب وروافده. وقد ظهر من نتائج جدول (1) أن (91%) من الصيادين أكد على وفرة الأسماك في المياه الإقليمية العراقية.

جدول (1) كمية الأسماك في المياه الإقليمية العراقية

كمية الأسماك في المياه الإقليمية العراقية	وفيرة	قليلة	إلى حد ما
	%91	-	%9

3- إن متوسط سطوع الشمس صيفاً يصل إلى 11 ساعة/يومياً وحوالي 8 ساعة/يومياً شتاءاً، مما يؤدي إلى رفع درجة حرارة المياه واندفاع الأسماك إلى أعماق كبيرة مبتعدة عن الكائنات الدقيقة التي تشكل غذائها الأساسي. (توفيق،1990)

4- تؤثر اتجاهات الرياح وسرعتها على عملية الصيد البحري بشكل كبير، فالرياح الشمالية الغربية تؤدي إلى ابتعاد الأسماك إلى أعماق اكبر في مياه المنطقة بينما تؤدي الرياح الجنوبية الشرقية إلى زيادة تأثير المد والجزر وهذا

بدوره يساعد على تقدم الأسماك باتجاه شمال الخليج العربي مما يزيد من كمية الأسماك التي يحصل عليها الصيادون، إضافة إلى تنوع الأسماك حسب اتجاهات الرياح (الأسدي وياسين، 2004). كما أن سرعة الرياح تؤدي إلى صعوبة حركة السفن والزوارق داخل منطقة الصيد لارتفاع الأمواج ورغم قلة عدد العواصف التي تهب على هذه المنطقة إلا أنه كثيراً ما نسمع عن الخسائر الناجمة عن هبوبها المفاجئ الذي يتعرض له الصيادين.

5- لدرجات الحرارة تأثير كبير على صيد الأسماك حيث أن ارتفاع درجات الحرارة وابتعاد الأسماك إلى أعماق أكبر يتطلب استخدام شباك متعددة وباختلاف أشهر السنة مما ينتج عن اختلاف في كمية الأسماك المصادة. وإن ارتفاع الحرارة والرطوبة النسبية يزيد من درجة الحرارة المؤثرة على نشاط الصيادين ويعيق عملهم الذي يستمر طيلة (24) ساعة دون انقطاع ليلاً و نهاراً (الأسدي وياسين، 2004). وبنفس الوقت فان لارتفاع الحرارة أثر إيجابي في ارتفاع كمية الصيد بعكس فصل الشتاء.

ب- العوامل البشرية:

1- تلوث البيئة البحرية الناتج عن تسرب مادة النفط ومشتقاته في عموم منطقة الخليج العربي بسبب تواجد ناقلات النفط العديدة المارة بالمنطقة مما يؤثر على الكائنات الحية المكونة غذاءً للأسماك أو تدمير الكثير من البيوض مما يخفض من إنتاجية المصائد إضافة إلى الضرر المباشر على الأسماك جراء تسرب مادة النفط لمسافات تصل إلى 100 ميل أحياناً (خطار وحمادي، 1993).

2- تعدد مشاكل الاختطاف والتصادم والمشاجرة بالسلاح بين صيادي الأسماك من العراقيين وأقرانهم من الدول المحاورة (الكويت-إيران) حيث تسفر هذه الحالات عن قتل أو أسر أعداد منهم بسبب مناطق الصيد الوفيرة في المنطقة. (جريدة الصباح، 2005).

3- منافسة سفن الدول الأجنبية (الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان) للصيد في المنطقة والتي يتوفر فيها ما مقداره (8.3) مليون طن من الثروة السمكية المتنوعة. وتستغل السفن الأجنبية (35%) منه بينما تستغل دول المنطقة ما مقداره (3.5%) بسبب عدم توفر السفن المتخصصة للصيد الحديث لدى دول المنطقة، وعدم توفر تكنولوجيا المعلومات للهيئات الخاصة بالصيد وسفن الصيد إضافة إلى ازدياد معدل سعر البيع العالمي من (1350) دولار للطن الواحد إلى (2200) دولار خلال السنوات الأخيرة الماضية مما يزيد الحاجة للصيد (جريدة البيان-2000). حيث ظهر من جدول (2)، أن (82%) من الصيادين أكدوا على تواجد سفن وزوارق أجنبية في منطقة الصيد البحري.

جدول (2) تواجد السفن الأجنبية في المياه الإقليمية العراقية

تواجد السفن الأجنبية في المياه الإقليمية العراقية	نعم	كلا	أحياناً
	%82	%10	%8

4- عدم وجود مخازن مبردة في معظم سفن زوارق الصيد العراقية للحفاظ على الثروة السمكية لفترة أطول وضمان وصولها إلى مناطق البيع بحالة جيدة كما هو الحال في الدول الأخرى، حيث لا تزال الوسائل البدائية مستخدمة حالياً في عمليات الخزن والتبريد.

5- عدم توفر وسائل نقل حديثة مبردة لنقل الأسماك من مناطق استلامها من السفن والزوارق إلى مناطق بيعها واستهلاكها في المدن العراقية وتجري عملية نقلها حالياً بالسيارات بعد وضع كميات من الثلج عليها.

6- عدم وجود مرفأ أو ميناء لإنزال الأسماك ولإيواء السفن والزوارق بعد عودتها من الصيد للراحة والإدامة، كما هو الحال في دول العالم الأخرى حيث تتجمع السفن حالياً بشكل متناثر على طول الساحل وخور عبد الله وشط العرب في مدينة البصرة تتجمع أعداد كبيرة من الزوارق والسفن على ضفاف شط العرب/ شارع الكورنيش لصيانتها.

7- الافتقار إلى هيئة حكومية متخصصة للأشراف على هذا النوع من النشاط والمساهمة في تنظيم عملهم وتنسيق نشاطهم ومعالجة مشاكلهم مثلما هي الحال في الدول الأخرى والهيئات الحالية (مثل اتحاد صيادي الأسماك في البصرة) أنشأت بجهود شخصية وغير قادرة على احتواء هذا النشاط المتنامي والمطلوب توسيع وتطوير عمله بجهود الدولة وإسنادها من قبل الجهات ذات العلاقة في وزارة الزراعة.

8- معاناة الصيادون من أزمة الوقود المخصص لسفنهم وزوارقهم حيث يتم تجهيزهم بكميات يدعون بأنها غير كافية للقيام بالعمل البحري ضمن الفترة المطلوبة لإتمام عملية الصيد مما يقلل من فترة تواجدهم في البحر وينعكس ذلك على الكمية المتوقع صيدها. علماً بأن مجموع الكمية المجهزة من الوقود لسفن وزوارق الصيد شهرياً (لغاية 2004/12/31) هي 11.258.892 لتر (وزارة النفط-2004)، وكما مبين في الجدول (3)

9- بسبب فارق العملة وقيمة الدينار العراقي حالياً مقارنة بالعملة الكويتية فأن كميات الصيد من الأسماك التجارية المهمة كالزبيدي والنويبي والشانك وكذلك الروبيان تباع إلى الصيادين الكويتيين والإيرانيين بأسعار مغرية، ويفضل الصيادون العراقيون ذلك مستفيدين من فرق العملة الذي يوفر أرباح عالية.

10- عدم توفر وسائل الاتصال اللاسلكي التي يستفاد من خلالها إبلاغ الصيادين بعضهم البعض لمنطقة الصيد الجيدة. وكذلك خلوا معظمها من وسائل تحديد الأعماق وكاشف تجمعات الأسماك.

جدول (3) كمية الوقود (زيت الغاز) المجهز لسفن وزوارق الصيد

طول المركب	قوته الحصانية	الكمية/لتر يومياً
1-10 م	250	150
10.1-15 م	400	200
15.1-20 م	750	250
20.1-25 م	1200	350
25.1-30 م	1500	375
30.1-45 م	2000	400
45.1-فأكثر	2000	600

المصدر: اتحاد صيادين الأسماك - محافظة البصرة

تطور عملية الصيد البحري:

اعتمدت مهنة صيد الأسماك في محافظة البصرة منذ القدم على المسطحات المائية المتمثلة بالأنهار والأهوار الواقعة ضمن حدودها الإدارية إضافة إلى المياه البحرية الإقليمية التابعة للسيطرة العراقية وقد كانت هذه المهنة تمارس بالوسائل الأولية التي توارثها الأبناء عن الأجداد. وتجري ضمن إطار التخصص العائلي لهذا النوع من النشاط والذي استمر إلى أن ظهرت اهتمامات الدولة وتوجهات دوائرها المختصة في هذا النشاط ففي عام 1970 تأسست شركة صيد الأسماك العراقية التي كانت تعرف في البداية بشركة الرافدين لصيد الأسماك (العراقية-السوفيتية المشتركة) وهي شركة مساهمة كانت حصة الحكومة العراقية فيها 51% والحكومة السوفيتية آنذاك 49% وقد تكونت في بداية تأسيسها من ثلاث بواخر سوفيتية مؤجرة للعراق تعمل ضمن مواقع الصيد البحري قرب سواحل الهند وباكستان وضمن المياه الدولية.

بعدها ظهرت المنشأة العامة للصيد البحري العراقية على أثر التطور الملموس في نشاط الشركة السابقة وأصبح لدى المنشأة الجديدة منطقتين، الأولى في مياه الخليج العربي وتعمل فيها (12) سفينة صيد منها (6) سفن متوسطة الحجم حمولتها (200) طن ومدة إبحارها لا تتجاوز الشهر و (6) سفن صغيرة حمولتها (50) طن ومدة إبحارها أسبوعين وتباع أسماكها في السوق المحلية سابقاً والثانية في المياه الدولية في المحيط الأطلسي وبجوار السواحل الغربية الأفريقية (موريتانيا-ناميبيا-جنوب أفريقيا) وعدد سفنها (9) سفن كبيرة Mother Ships منها (5) سفن عراقية و (4) سفن مؤجرة وحمولة كل واحدة منها لا تقل عن (3500) طن من الأسماك المجمدة للسفرة الواحدة إضافة إلى (150) طن من

مسحوق السمك، ومدة إبحارها لا تتجاوز (6) أشهر وإنتاجها لا يصل إلى السوق المحلية العراقية وإنما يباع في الأسواق الدولية وبسبب الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 توقف نشاط هذه الشركة تدريجياً إلى أن تم تجميد عملها نهائياً عام 1988.

أما بعد عام 1988 فأن هذا النشاط تحول تدريجياً إلى القطاع الخاص بعد أن تخلت الحكومة عن دورها فيه. والذي ظهر في جدول (4)، إن 61% من السفن والزوارق تعود ملكيتها لشخص واحد و 29% لأكثر من شخص و8% شركات أهلية و 2% مؤجرة.

جدول (4) عائدية وسائل الصيد البحري

عائدية السفن والزوارق والبلم الآلي	ملك لشخص واحد	أكثر من شخص	شركة	مؤجرة
	%61	%29	%8	%2

وسائل الصيد البحري:

تستخدم وسائل عديدة في عملية الصيد البحري ومن خلال الدراسة الميدانية ظهرت أكثر الوسائل المستخدمة في الصيد هي:

السفينة:

وسيلة نقل مصنوعة من الحديد طولها أكثر من (35) م وعرضها (5–17) م

وحمولتها من (1500-2000) طن وعددها 147 سفينة ونسبتها حوالي 12% من مجموع وسائل الصيد. ومحركاتها تعمل بوقود زيت الغاز Gas Oil جدول (5)، وبعضها مجهز بآلات حديثة لتحديد الأعماق لتسهيل معرفة مواقع تجمع الأسماك وعلى متن كل سفينة منها (10-12) عامل. وقد ظهر من الجدول (6) إن (65%) من السفن والزوارق تعمل داخل المياه الإقليمية العراقية، و(10%) في المياه الداخلية، و(20%) في المياه الدولية، (5%) في مواقع متفرقة، وعدد السفرات لهذه السفن شهرياً لا تتعدى سفرة واحدة، ومدة البقاء في البحر لا تتجاوز (10) أيام.

جدول (5) أنواع وسائل الصيد البحري العراقي

نوع وسيلة الصيد البحري	سفينة	زورق أو بلم آلي	لنج	أخرى
	%12	%62	%26	-

جدول (6) مجال عمل وسائل الصيد البحري العراقية

مجال عمل وسائل الصيد العراقية	في المياه الإقليمية	في المياه الداخلية	خارج المياه الإقليمية	مواقع متفرقة
	%65	%10	%20	%5

اللنج:

وسيلة صيد مصنوعة من الحديد وطولها بين (25-35) م ومجال حركتها المياه الإقليمية العراقية ولا تخرج إلى المياه الدولية وعددها (311) وتشكل نسبة

حوالي 26% من وسائل الصيد وتستخدم محركات الديزل وعلى متنها من 6-9 عمال وفنيين وعدد الرحلات يصل إلى (5) رحلات شهرياً ولفترة لا تتجاوز (5) أيام في البحر للرحلة الواحدة.

زورق أو بلم آلي:

وسيلة صيد سريعة الحركة مصنوعة من (الفايبر كلاس) وهي صناعة أجنبية مستوردة أو مصنوع من الحديد أو الخشب وهي صناعة مزودة بمحركات زيت الديزل أو البنزين وعددها (750) زورق وتشكل نسبة حوالي 62% من وسائل الصيد وعدد العاملين عليها بين (3-5) عامل وفني ومجال حركتها لا تتعدى (25) ميل من الساحل العراقي لعدم قدرتها على خوض غمار البحر وعدد رحلات الصيد بين رحلة يومياً إلى (3) رحلات أسبوعياً. وعليه فأن الجدول (7) وشكل (1) يظهر لنا أعداد السفن والزوارق التي تمارس عملية صيد الأسماك والمسجلة في الدوائر الرسمية ذات العلاقة خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2004 وكما يلي: منذ عام 1994 وحتى عام 2001 حيث تضاعف العدد إلى سفينتين للصيد وفي عام 2002 أصبح العدد (22) سفينة مسجلة وهذه الزيادة سببها شراء سفن حكومية وتحويلها إلى سفن صيد أو بناء سفن جديدة بينما أصبح عددها عام 2003 (24) سفينة. وفي عام 2004 وصل العدد إلى (147) سفينة مسجلة حيث حولت أعداد من السفن العسكرية إلى سفن صيد، إضافة إلى السفن الجديدة التي ازداد عددها بسبب التحول السياسي في العراق بعد أحداث 2003/4/9 وتوفر حرية ممارسة مهنة الصيد البحري بشكل أكبر والمورد المالي الكبير الذي يدعو لهذا التوسع. وهذا يتطابق مع تقارير منظمة الغذاء والزراعة (FAO) التي

أظهرت انخفاض أعداد السفن للصيد في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة وارتفاع عددها في الدول النامية. (يونان-2002).

جدول (7)

أعداد وسائل صيد الأسماك المسجلة في الدوائر الرسمية

السنة	سفينة	لنج	بلم آلي أو زورق
1990	-	238	5
1991	-	176	13
1992	-	425	36
1993	-	299	23
1994	1	364	25
1995	1	422	14
1996	1	184	14
1997	1	148	9
1998	1	232	11
1999	1	197	11
2000	1	141	9
2001	2	233	27
2002	22	219	21
2003	24	103	47
2004	147	311	750
المجموع لعام 2004			1208

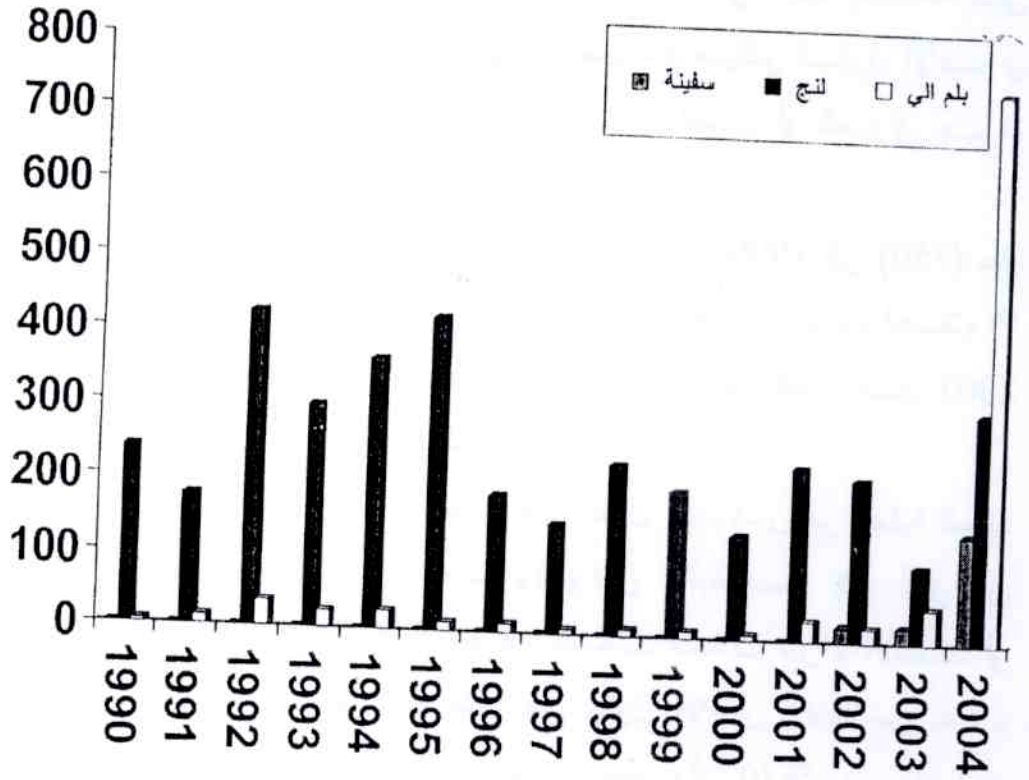

شكل (1) أعداد وسائل صيد الأسماك المسجلة في الدوائر الرسمية

2- بلغ عدد اللنجات المسجلة عام 1990 هو (238) لنج وفي عام 2004 وصل العدد إلى (311) لنج بينما نلاحظ أن سنتي 1992 و 1995 سجلت أعلى رقم لهذه اللنجات وهي (425 و 422) على التوالي. ويبدو أن الاختلاف في الأرقام خلال الفترة أعلاه من 1990 إلى 2004 ناجم عن أسباب عديدة منها إهمال أصحاب اللنجات وعدم مراجعتهم للدوائر ذات العلاقة لتسجيلها سنوياً ودفع الرسوم المخصصة عنها للدولة لتزويدها بلوحات تثبت عليها المعلومات الخاصة بها. أو بسبب عطلها وتلفها او عدم الرغبة في ممارسة العمل لبعض السنوات بسبب ظروف الحصار والمخاطر الناجمة عن ممارسة المهنة

وبعضها يعود إلى التحاق أصحابها للخدمة العسكرية في حينها إضافة إلى حالات التجاوزات التي تحدث في مواقع الصيد مع صيادي الدول الأخرى وتصل أحياناً إلى الحجز لدى تلك الدول أو حتى القتل أو الغرق جراء إصابتها بأضرار.

3- إن الزوارق أو البلم الآلي قد ازداد عدده من (5) عام 1990 إلى (750) عام 2004. وأن هنالك حالات تفاوت بالأعداد المسجلة خلال السنوات أعلاه إلا أن عام 2004 قد سجل زيادة مقدارها 15.9 مرة ضعف العدد لعام 2003 والذي كان مسجل فيه (47) بلم آلي فقط.

أما الجدول (8) فيوضح لنا إن معدل عدد العمال المساهمين في عملية الصيد البحري والعاملين على السفن واللنجات والزوارق الآلية يصل إلى أكثر من (6330) عامل يضاف لهم أعداد كبيرة من أصحاب محلات شراء الأسماك أو نقلها أو بيعها أو المتاجرة بها. وقد ظهر من جدول (9) أن 92% من هؤلاء العاملين يفضلون الاستمرار في ممارسة هذه المهنة. وأن 70% منهم يفضلون تطوير عملهم في المياه الدولية مستقبلاً في حالة توفر الإمكانيات والدعم المناسب لهم.

طرق الصيد البحري: أما طرق الصيد فأن الشائع منها هو:

الشباك: وهي خيوط من النايلون أو القطن المنسوج وهي على عدة أنواع حسب عدد الفتحات في الذراع الواحد مثل ثميني أو سبيعي أو عشيري وتستخدم أسلوبين الغطس أو السحب أو التثبيت (Fixed gillnet).

الخيط أو الطرحة: وهو حبل من النايلون رفيع تعلق فيه أعداد كبيرة من السنارات تتجاوز الـ(200) سنارة ويطفو على سطح الماء.

جدول (8) أعداد وسائل الصيد البحري وأعداد العاملين عليها لعام 2004

النوع	الطول	القوة الحصانية	العدد	عدد العاملين عليها	العدد الكلي للعمال
سفينة	35م	2000-1500	147	12-10	1542
لنج	25–35م	1200-750	311	9-6	2488
زورق أو بلم آلي	15-25م	400-250	350	5-3	1400
زورق أو بلم آلي صغير	6-15م	250-175	400	3-2	900
المجموع	–	–	1208	-	6330

جدول (9) الرغبة في ممارسة مهنة الصيد البحري

الرغبة في ممارسة مهنة الصيد البحري	نعم	كلا	إلى حد ما
	%92	-	%8

الحداك أو الگرگور: وهو قفص من الحديد توضع فيه أسماك من أنواع أخرى كطعم ويترك في مناطق معينة من البحر بعد أن يحدد موقعه بالأجهزة الحديثة المزودة بها بعض السفن عادة. وهو مخصص لصيد سمك (الهامور) الكبير الحجم الذي يتجمع عادةً على رؤوس الشعاب المرجانية في قاع البحر وتسمى

بـــ(الكوعة) حيث يترك هذا القفص لعدة ساعات ثم يتم سحبه بعد أن يمتلئ بالأسماك.

أما الجدول رقم (10) و شكل (2) اللذان يوضحان كمية الأسماك المصادة فيتبين منه الآتي:

1- إن كمية الصيد البحري خلال الفترة الزمنية 1990-2004 قد ابتدأت بـــ315 طن عام 1990 ووصل إلى 17570 طن عام 2004 وهنالك تذبذب من سنة وأخرى صعوداً ونزولاً لأسباب عديدة تتعلق بوفرة الصيد البحري في بعض السنين مقارنة بسنين أخرى إلا أن أكبر كمية صيد بحري سجلت عام 2002 حيث بلغت 23920 طن وهي نسبة تزيد على عـــام 1990 بـــــ75.9 مـــرة ضعف بينما يزيد عن عام 2004 بـــ1.3 مرة ضعف.

2- إن كمية الصيد النهري آخذة بالانخفاض مقارنة بالصيد البحـــري، حيـــث أن أعلى نسبة سجلت كانت عام 1990 وهي 28% من الصيد البحري والكميـــة هي 89 طن. ووصلت عام 2004 إلى 2.7% رغم أن كميتها هي 479 طن، إلا أن ذلك بعكس الزيادة الكبيرة في الصيد البحري.

جدول (10) كمية الأسماك المصادة في المياه الإقليمية العراقية (طن) 1990-2004

السنة	الصيد البحري	الصيد النهري	النسبة % النهري إلى البحري	المجموع
1990	315	89	28	404
1991	1518	53	3.5	1571
1992	4000	185	4.6	4185
1993	3250	542	16.6	3792
1994	5020	108	2.1	5128
1995	5350	90	1.6	5440
1996	7155	170	2.3	7325
1997	7490	643	8.5	8133
1998	10125	485	4.7	10610
1999	3700	54	1.4	3754
2000	13205	177	1.3	13382
2001	4655	98	2.1	4753
2002	23920	106	0.3	24026
2003	8350	320	3.8	8670
2004	17570	479	2.7	17949

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية زراعة البصرة – قسم الأسماك، بيانات غير منشورة.

شكل (2) كمية الأسماك المصادة في المياه الإقليمية العراقية (طن) 1990 – 2004

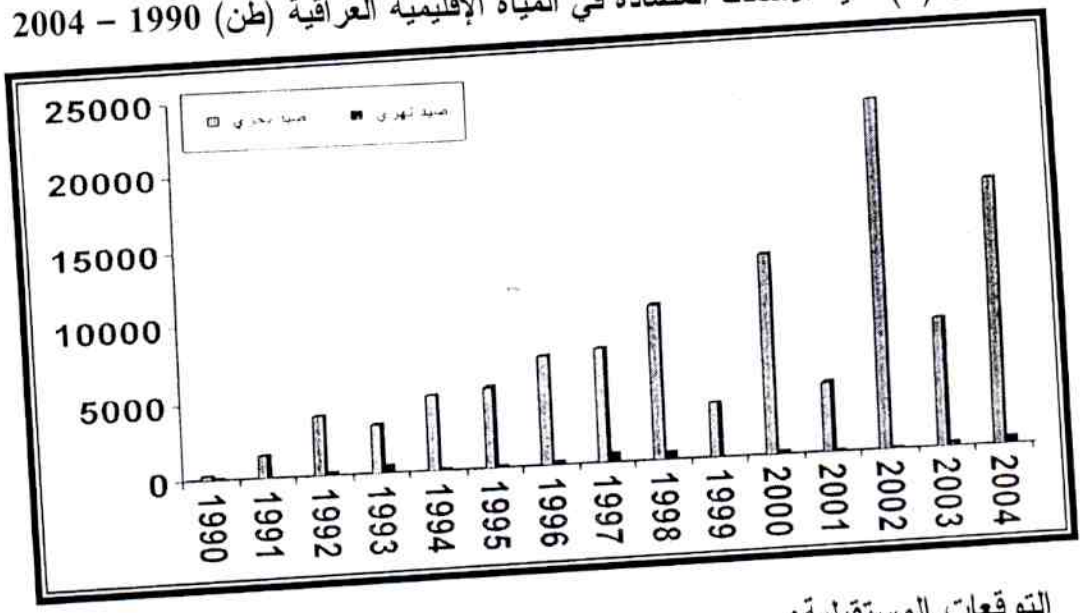

التوقعات المستقبلية:

على ضوء ما ظهر في الجدولين (7) و (10) لا يمكن وضع حدود معينة لما يتكون عليه عملية الصيد البحري مستقبلاً في العراق بدقة حسب الإجراءات الإحصائية وفق السياقات المتبعة للأنشطة الاقتصادية الاعتيادية، حيث نلاحظ أن الزيادة في السفن والزوارق المسجلة في السنوات الأخيرة لا تتناسب والزيادة في كمية الأسماك لنفس الفترة، لأسباب منها كمية ما يباع من الأسماك في عرض البحر يومياً دون وصوله إلى الأسواق المحلية. إلا أن هنالك مؤشرات معينة يمكن أخذها بنظر الاعتبار عند إعطاء توقعات مستقبلية لهذا النوع من النشاط الاقتصادي منها أن الأوضاع السياسية الجديدة التي حدثت في العراق وما صاحبها من تغير في العلاقات الدولية مع دول الجوار البحري بشكل خاص وحالة الحرية التي ازدادت مجالاتها في العمل البحري وما صاحبها من رفع القيود التي كانت تحدد هذا النوع من المهن، ستساهم في التوسع بشكل أكبر خاصة وأن مجال الاستيراد أصبح أكثر سهولة من الماضي، مما سيوفر سفن او معدات بحرية ذات علاقة بموضوع الصيد البحري خاصة للقطاع الخاص، الذي يظهر من الاستبيان

أن نسبة (92%) تريد الاستمرار بالعمل البحري وأن نسبة (70%) تريد التوسع في منطقة الصيد البحرية خارج المياه الإقليمية. ومما يزيد من توسع مجال العمل هو الفارق الذي لا يزال موجود في سعر العملة العراقية مقارنة بالعملة في دول الخليج العربي، الأمر الذي سيدفع إلى بيع كميات أكبر من الأسماك في عرض البحر بدلاً من جلبها للسوق المحلية وهذا ما يظهر في الاستبيان وبنسبة (30%) منهم يقوم بذلك. إضافة إلى ذلك أن ازدياد أعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة من خلال الزيادة الحاصلة في الرواتب قد ساعد على زيادة القدرة الشرائية من مادة السمك مما يشجع على زيادة الدعم للتوسع في عملية الصيد البحري.

إن التطور المتوقع في مجال النقل بالسيارات المبردة التي أخذت أعداد منها تدخل تدريجياً للعراق سيساعد على زيادة القدرة في إيصال أكبر كمية ممكنة من الأسماك من مناطق صيدها في الفاو إلى مناطق عديدة في مدن العراق وبحالة جيدة مما يشجع على ارتفاع أسعار الأسماك ويدفع المزيد من العمل.

هذا من جانب ومن جانب آخر فأن نتائج الاستبيان تظهر أن هناك مشاكل معينة تواجه الصيادين وفي حالة قدرة الجهات الرسمية ذات العلاقة على إيجاد حلول مناسبة يمكن أن يكون ذلك عامل آخر يدفع لحالات أفضل في هذا المجال وهي مشكلة الوقود والضرائب. كما أن حالة الصناعة المحلية لسفن وزوارق الصيد البحري تعتبر عامل يرفد هذا النشاط لما لأبناء العراق من خبرة طويلة في هذا المجال (جدول11).

جدول (11) السفن والزوارق التي تم صناعتها محلياً والمسجلة في دائرة التفتيش البحري- مديرية موانئ العراق

السنة	زورق حديدي	سفينة
1998	64	-
1999	72	-
2000	55	-
2001	74	-
2002	82	-
2003	15	11
2004	85	16

المصدر: وزارة النقل، مديرية موانئ العراق، قسم التفتيش البحري، بيانات غير منشورة

الاستنتاجات:

1- رغم قصر الساحل المطل على الخليج العربي، إلا أن مناطق الصيد البحري غنية بالثروة السمكية ولمياه شط العرب الدور الواضح في تركز هذه الثروة قرب الساحل العراقي بشكل خاص، وفي شمال غرب مياه الخليج العربي بشكل عام.

2- تخلف أساليب الصيد وضعف الإمكانيات، ونقص الخبرات لدى الصيادين.

3- تزايد أعداد السفن والزوارق بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بصورة تشكل قفزة في مجال الصيد البحري.

4- تعدد وسائل الصيد البحري وتنوعها، وتنوع المعدات المستخدمة فيها مما يدل على أهمية هذا النشاط وتمسك أصحاب هذه المهنة بها ورغبتهم بتطويرها.

5- مساهمة مهنة الصيد البحري بتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل لأعداد أخرى لما يرتبط بهذه المهنة من نشاطات أخرى مكملة لها.
6- تنامي كميات الصيد البحري من الثروة السمكية مقارنة بالصيد النهري.
7- بسبب انخفاض قيمة العملة العراقية مقارنة بالعملات الأخرى فأن ثروة سمكية كبيرة تباع في عرض البحر دون استفادة المواطن العراقي منها.
8- افتقار هذا النشاط إلى هيئة حكومية متخصصة في الوقت الحاضر تشرف على تنظيم هذا النشاط وتطويره ورفده بوسائل حديثة في ممارسة هذه المهنة، وقلة الاستثمارات في هذا المجال.
9- الحاجة إلى ميناء أو مرفأ صيد لإيواء سفن وزوارق الصيد وتنظيم أعمالها وصيانتها.

المقترحات:

من أجل تطوير عملية الصيد البحري، نقترح وضع إستراتيجية عامة تتضمن الآتي:

أولاً: في مجال السفن وزوارق الصيد:

1- تقديم الدعم المالي والمعنوي لمساعدة أصحاب السفن والزوارق لتطوير نشاطهم.
2- تنظيم العلاقات بين الصيادين العراقيين وصيادي دول الجوار وحفظ حقوق العراق في مجال الصيد في مصائده.
3- إدخال الصيادين بدورات تطويرية للإطلاع على أحدث أساليب العمل البحري في مجال صيد الأسماك.
4- تزويدهم بالمعلومات التي يتطلبها عملهم من حالات الجو وحركة الأسماك ومجالات البحث عن مكامن الثروة السمكية ومعوقات العمل المتوقعة.

5- إجراء الدراسات العلمية المستمرة على هذا النوع من الثروات المهمة وإطلاع الصيادين على كل المعلومات ذات العلاقة بمهنتهم وإنشاء المراصد الجوية الخاصة بالعمل البحري لضمان ممارسة عملهم بعيداً عن الأخطار.

6- تشجيع ودعم عملية صناعة السفن والزوارق محلياً أو شراء سفن أو زوارق صيد حديثة مثلما تساهم دول الخليج العربي بذلك.

7- إنشاء ميناء صيد خاص لسفن وزوارق صيد الأسماك لتوفير فرص تنظيم مهنتهم وصيانة معداتهم.

8- تزويدهم بالتعليمات والقوانين والأنظمة الخاصة بالعمل البحري ومهنة صيد الأسماك والتشدد عليهم بأتباع القوانين والتعليمات في ما يتعلق باستخدام نوع الشباك وأوقات الصيد وأساليب الصيد المحركة كالمتفجرات أو السموم ومنعهم من بيع ثروتنا السمكية في عرض البحر.

ثانياً: في مجال صيد الأسماك:

1- تهيئة أماكن مناسبة في مواقع بيع الأسماك بتنظيم وتطوير عملية البيع والشراء بشكل أفضل من خلال تهيئة مجالات أوسع للتخزين.

2- تزويد الصيادين بمستلزمات الصيد من صناديق تبريد وأقفاص جديد لها ساعدة في الحفاظ على الثروة السمكية وزيادتها مثلما معمول به في دول الخليج العربي الأخرى.

3- توفير وسائل نقل حديثة من السيارات المبردة لضمان وصول الأسماك بحالة أفضل إلى أسواق المدن العراقية الأخرى من خلال توفير مجالات أوسع للتسويق.

4- إصدار التعليمات والأنظمة الخاصة بمنع صيد الأسماك الصغيرة لما يشكل ذلك من تدمير وهدر للثروة السمكية.

5- فتح المجال لنمو الاستثمارات الواسعة لتطوير الصناعات السمكية في العراق.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة البصرة
كليـــة التربيـــة
قسم الجغرافية

استمارة استبيان

الأخ صاحب مركب صيد الأسماك المحترم

تحية طيبة ...

إن مساهمتكم في رفد العلمية الاقتصادية في البلاد من خلال تزويد السوق المحلية بالثروة السمكية البحرية وتوفير فرص العمل .. دفعنا أن نضع بين يديك هذه الاستمارة التي تخضع أجابتك فيها للدراسة العلمية البحتة .. والتي نهدف من خلالها إلى إمكانية تطوير نشاطكم ودفعكم للمزيد من مجالات النهوض باقتصاد مجتمعنا.

أملين تعاونكم معنا .. ولكم خالص الشكر والتقدير

الباحث

الرجاء الإجابة بوضع إشارة (✓) على الجواب المناسب لك:

1	نوع مركب الصيد	سفينة	زوارق	لنج	أخرى	
2	عائدية المركب	ملك لشخص واحد	أكثر من شخص	شركة	مؤجر	
3	عدد العمال في المركب	3-2	5-3	9-6	12-10	أكثر
4	حدود عمل المركب	في المياه الإقليمية	في المياه الداخلية	خارج المياه الإقليمية	مواقع متفرقة	
5	أوقات الصيد	الصيف	الشتاء	الربيع	الخريف	طول العام
6	تواجد زوارق أجنبية معكم في منطقة الصيد في مياهنا الإقليمية	نعم	كلا	أحياناً		
7	كمية الأسماك عند كل رحلة صيد	أقل من 1 طن	2-1 طن	أكثر من 2 طن		
8	المركب صنع	محلي	أجنبي			
9	المادة المصنوع منها المركب	الحديد	الخشب	الفايبر گلاس		
10	المركب مجهز بأجهزة حديثة للصيد	نعم	كلا	إلى حد ما		
11	كمية الأسماك في مياهنا الإقليمية	وفيرة	قليلة	إلى حد ما		
12	تفضل الاستمرار بممارسة هذه المهنة	نعم	كلا	إلى حد ما		
13	مركبك مجهزة بمخازن مبردة لحفظ الأسماك	نعم	كلا	إلى حد ما		
14	مركبك مجهزة بوسائل الراحة	تلفزيون	أجهزة تكييف	وسائل نوم مناسبة	غرف طعام	
15	مكان بيع الأسماك المصادة	في أسواق الفاو	في المجمع التسويقي للصيادين في البصرة	للسفن الدولية في البحر	حسب الأسعار	
16	مركبك ملائم للصيد في المياه الإقليمية	نعم	كلا	إلى حد ما		
17	لديك نية لتطوير عملك في المياه الدولية مستقبلاً	نعم	كلا	إلى حد ما		

الرجاء تكون الإجابة بوضع كلمة مناسبة في الفراغ الموجود						
1	كم رحلة للصيد خلال الشهر					
2	زمن الرحلة الواحدة					
3	أشهر أنواع الأسماك المصادة					
4	المسافة التي تبتعد فيها عن الساحل العراقي					
5	طريقة الصيد المستخدمة					
6	المشاكل التي تعاني منها					

مقترحاتك لتطوير مهنة الصيد:

-1

-2

-3

المصـــــــــادر:

الاسدي، كاظم عبد الوهاب، وياسين، بشرى رمضان،2004. تأثير الخـصائص المناخية في إنتاجية الثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية في الخلـيج العربي، بحث مقبول للنشر، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2001.

توفيق، حمود، جغرافية النشاط الاقتصادي في البحرين، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 137 مايو.

الخلف، جاسم محمد،1965. جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعارف، القاهرة، ط3.

جريدة البيان العُمانية، العدد 7368 /أغسطس / 2000.

جريدة الصباح العراقية، العدد 500، الثلاثاء 2005/3/15.

جريدة الجمهورية، بغداد، العدد 7497 في 1990/3/29.

حسن، باسم جمعة،1978. واقع صيد الأسماك في الأقطار العربية، 1964-1973، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 10/أيلول.

خطار، جبار، وحمدي، منعم مجيد،1993. مشكلة التلوث لمياه الخليج العربي، دراسة بايلوجية-جغرافية، مجلة الخليج العربي، المسنة 21، المجلد 25.

غالب، سعدي علي،1985. النقل البحري، دراسة في جغرافية النقل، جامعة الموصل، ط1.

محمد، عبد الرزاق محمود، وحسين، نجاح عبود،1997. المصائد البحرية العراقية، جامعة البصرة، مركز علوم البحار، 22.

محمد، فارس مهدي، 2001. صناعة وسائط النقل المائي في محافظة البصرة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية.

وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة البصرة-قسم الأسماك، بيانات غير منشورة.

وزارة النفط، شركة توزيع المنتجات النفطية-الجنوبية، محافظ البصرة.

وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق-قسم التفتيش البحري.

يونان، وانغ، في سبيل الاستفادة الدائمة من الموارد البحرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت).

THE IRAQI MEANS OF MARINE FISHING AN ANALYTICAL STUDY

H.G. Al-Sukainy
Dept. Geography, College of Education, Univ. Basrah, Iraq.

ABSTRACT

This study explicates the efficacy of the Iraqi marine-fishing means in providing fishes as foodstuff. It covers a period of time ranging from 1990 to 2004 and surveys the territorial waters of Iraq north to the Arab Gulf. Also, it stresses the significance of such efficacy since it plays a double role; first as an economic factor contributing into offering work chances in labour market, and second as a means of food provision. Moreover, the study reveals that there are many factors, which positively affect this particular efficacy in question some of which are natural, some human. In addition, the study notices that the governmental default in aiding this economic activity only leads to make it mainly thrown into the grip of the private sector. Also, the study shows the ups and downs of this activity throughout the period in question.It may be noticed that the Iraqi marine fishing in means does not differ from what is practiced in the Arab Gulf Basin in respect to the kinds of ships, boats ....etc or means adopted in fishing. Hence, the study brings into the for the increased numbers of these means which the local ship industry provides in order to guarantee future increase expectations. However, the study reveals that large amounts of fishes were sold out at sea by the very fishermen only to avail themselves of currency differences. The study recommends that (1) the state interference with and support to this sector are fundamental to its growth and development and (2) the foundation of a port (for these ships and boats) special to fishing is a fundamental support not only to this activity but also to the provision of extra work chances in labour marker.